● البانتوستان او « وطن » الافريقيين في وطنهم على حقيقته : معسكر تجميع للافريقيين يخرجون منه بموجب اذونات خاصة ، تعطى فقط عندما يحتاج البيض الى ايدي عاملة. وعلى الافريقي ان ينتظر منجما او مزرعة او مصنع يحتاج لساعديه ليخرج مهاجرا اليه تاركا وراءه العائلة الفقيرة الجائعة .

□□□

تمكنهم من معاشرة بعضهم البعض ، خوفا من افساح فرصة التآلف والتكاتف والتنظيم .

وكذلك في رودوسيا العنصرية ، فان الهوة قائمة بالطبع بين معدل اجور العامل الابيض والعامل الافريقي . فحاجز اللون هو السائد . والعمال البيض في المناجم هم المستفيدون من حاجز اللون . ولكنهم لا يرون المسألة على اساس انها بين عامل ابيض وعامل اسود ، بل على اساس «العمال الاحرار والعمال العبيد» وهم بالتالي يرون في القوانين العنصرية حماية لامتيازاتهم وحماية لوظائفهم . ومعدل الفارق بين اجورهم يصل الى ٢٠ ضعف أو اكثر .

● سياسة الاقتلاع :

ومنذ تسلم الحزب الافريكاني القومي (العنصري الابيض) السلطة في سنة ١٩٤٨، وتطبيق نظام « الابارتايد » نظام التمييز والتنمية العنصرية المنفصلة ، والحكم العنصري يجهد في التفيت المنتظم للمجتمع الافريقي لاحكام سيطرته الاستعمارية. وبذلك شهد الربع القرن الاخير عملية الاقلاع المنتظم للسكان الافريقيين من ارضهم. وتتم هذه العملية بموجب قوانين مختلفة يسنها العنصريون حسب الحاجة ، وتستهدف التقسيم العنصري للبلاد الى مجتمعات للبيض وللملونين وللهنود وللصينيين وللسود ، منفصلة . والضحية الرئيسية في هذه العملية هي السكان الاصليين الافريقيين .

فقد تم نقل الافريقيين الى معسكرات تسمى « البانتوستان » او «الاوطان»، بحيث اصبح البيض البالغ عددهم ٣،٧٥ مليون نسمة ، يملكون ٨٧،١ بالمائة من ارض البلاد ، وبقي للافريقيين البالغ عددهم ١٥،٠٦ مليون نسمة فقط ١٢،٩ بالمائة من الارض !

وتبدو نظرية « الابارتايد » بالتالي وكأنها تستهدف التقسيم الكامل من اجل تحقيق الاستقلال الكامل في النهاية للمجتمعين . ولكن النظرية شيء ، وتطبيقها شيء اخر ، هناك . فالحاصل ان البانتوستان الثمانية التي اقيمت « اوطانا » للافريقيين تمثل ١/٨ من مساحة جنوب افريقيا . وهي تقوم في المناطق الخالية من اية ثروة معدنية ، وبعيدة عن الموانىء وعن المدن الرئيسية وعن المناطق الصناعية . وهي بالاضافة الى ذلك محرومة من الخدمات والمشاريع الحكومية التي تجعل من المستحيل ان يكون لها اقتصاد منفصل قابل للحياة والنمو ، اذ ان وسيلة تحصيل الرزق للاكثرية الساحقة من سكانها تبقى الهجرة الموجهة والموقتة من البانتوستان الى الخارج ، الى مزارع البيض ، مناجمهم ومصانعهم .

وبذلك يبدو واضحا بان عملية الاقتلاع واعادة توطين الافريقيين في مناطق اختيرت لهم لانشاء البانتوستان لم تكن سوى عملية تحقيق استيلاء البيض الكامل على المناطق الخصبة والغنية بالموارد الخام ، وتجميع الشعب الافريقي كمخزون بشري لاينضب من الايدي العاملة الرخيصة . أي باختصار ، لتنظيم نظام العبودية الجديد .

اذ ليس للافريقي الحق بالعيش والعمل في مناطق البيض حسب مشيئته بل انه يد عاملة مؤقتة تعتمد على الحاجات المحددة لاقتصاد البيض . تستخدم عند الحاجة وتسرح عندما تبطل الحاجة اليها . ولا يحق للعامل المهاجر من البانتوستان اصطحاب عائلته معه ، كما هو الحال في ظل النظام العنصري في رودوسيا . وبذلك يكون تدمير العائلة الافريقية بكل مضاعفاتها ، جزءا لا يتجزأ من سياسة نظام الحكم العنصري .

● الاحتكارات الاجنبية والعنصرية :

وما كانت هذه الكيانات الاستيطانية الاستعمارية العنصرية لتستمر لولا دعم القوى الامبريالية لها ، لكونها تحافظ على الاوضاع الملائمة لمصالح الاحتكارات الدولية في استغلال الثروات الطبيعية لهذا الجزء من القارة الافريقية . فاقتصاديات هذه الاقاليم المستعمرة خاضعة للاحتكارات الاجنبية وللاقليات البيضاء المحلية .

وتستثمر رؤوس الاموال الاجنبية اساسا في التعدين والصناعات الاخرى ، التي تقوم معا بانتاج كافة صادرات هذه الاقاليم تقريبا وتحقق اعلى الارباح الممكنة . وهذه الارباح تجد طريقها اما خارج الاقاليم او تبقى في أيدي المستوطنين الاجانب .

اي انها لا تستخدم ابدا في التنمية الاقتصادية للاقاليم ، او لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان الاصليين ، الذين يعيشون في حالة الفقر المدقع، وفي ظل قوانين تجعلهم عمليا اسرى في اوطانهم . فالصناعات الكبرى والزراعة المتقدمة والمدن الحديثة والموانىء والمطارات وغيرها من مظاهر الرفاهية والثراء التي صنعتها دماء العمال الافريقيين ، كانت كلها لحساب الحلف المعقود بين الاقلية البيضاء المستغلة وبين الاحتكارات الامبريالية .

ونظرا لان وسائل الانتاج الرئيسية ـ اي الارض والمناجم والمصانع والنقل والمواصلات ـ كلها في ايدي الراسماليين الاجانب والمستوطنين المحليين ، فان ابناء الشعب الاصليين محرومون من حق المشاركة في النشاطات الاقتصادية والتجارية وغيرها . ومصيرهم هو الاستغلال في ابشع صوره بواسطة هذه الاحتكارات الاجنبية والانظمة العنصرية القائمة .

وكما رأينا فقد ادت سيطرة الاحتكارات الاجنبية على الزراعة ، الى اقصاء السكان الاصليين عن ارضهم ، الذين يسافون بعيدا عن الاراضي الخصبة ويحرمون من وسائل العيش ، لدفعهم تجبنا للمجاعة ، الى العمل في خدمة اقتصاد البيض ، لتمكين هذه الاحتكارات من تحقيق اعلى الارباح الممكنة. ولهذا دابت هذه الاحتكارات الامبريالية على تاييد ومساندة الانظمة العنصرية البيضاء القائمة في رودوسيا وجنوب افريقيا ، وفي المستعمرات البرتغالية السابقة، وذلك بتقديم المساعدات المالية والاقتصادية والعسكرية لهذه الانظمة . وكانت تساهم مساهمة رئيسية في تمويل حروب البرتغال الاستعمارية في افريقيا ، حتى انهيار استعمارها خلال السنة الماضية .

ففي رودوسيا الجنوبية (زيمبابوي) مثلا ، لعبت المصالح الاقتصادية الاجنبية دورا فريدا في اقامة حكومة الاقلية البيضاء العنصرية (في مسرحية برعت بريطانيا بدورها فيها) .

وتسيطر المصالح الاجنبية على القطاعات الرئيسية من اقتصاديات الاقليم ، وتشكل اكثر من ٨٠ بالمائة من مجموع رؤوس الاموال المستثمرة في الاقليم وتستأثر بالنصيب الاكبر في التعدين واعمال

● الزواج المختلط يمنع منعا باتا بموجب قوانين صريحة . واذا ما تزوج جنوب افريقي ابيض امراة افريقية ، وذلك خارج البلاد ، فان العقد يلغى تلقائيا فور عودتهم الى البلاد . واذا ما واصلا العيش معا تحت سقف واحد فانهما يتعرضان للملاحقة القانونية وللمحاكمة وتفرض عليهم عقوبات خاصة بموجب قانون « الممارسات اللااخلاقية » (!)

□□□

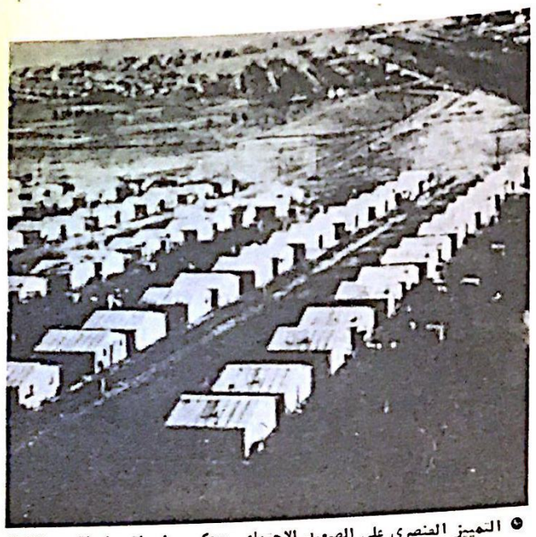

● التمييز العنصري على الصعيد الاجتماعي محكم بواسطة سلسلة من القوانين المهينة للكرامة الانسانية .. هناك تحديد للامكنة التي يحق للسود التجول فيها ومقاعد خاصة لهم في الامكنة العامة ، وأبواب خاصة لدخولهم المحطات وقطارات خاصة للتنقل بواسطتها لضمان عدم اختلاطهم بالعنصر الابيض . واذا اخطأ ابيض وجلس في مقعد مخصص للسود ، او بالعكس، فان هذا يعتبر «اهانة» تلحق بالابيض !

□□□

العلاقة العضوية بين مصالح الاحتكارات الاجنبية والانظمة العنصرية مصدر قوة العنصريين البيض